واقع الشراكة بين المؤسسات الحكومية ومنظمات الأعمال الخاصة في تبني المسؤولية الإجتماعية والبيئية

محمد علي بخيت الوزان
سكرتير مجلس بلدي
بلدية لواء الموقر

ملخص

تهدف هذه الدراسة المختصرة للتعرف إلى أهمية وأهداف، مقومات، مجالات، وأبعاد الشراكة بين المؤسسات الحكومية ومنظمات الأعمال الخاصة في تبني المسؤولية الإجتماعية والبيئية ومدى تقيدها بمفهوم المسؤولية الإجتماعية وحماية البيئة والتزامها بحماية المجتمع من تبعات التلوث الصناعي ورغبتها في تحمل أثار نشاطاتها وقراراتها وأستراتيجياتها الاقتصادية والإجتماعية على البيئة والمجتمع، مما يعزز من مكانتها في المساهمة في عملية التنمية ويجعلها قوية داخل المجتمع التي تسعى لتنميته، وتخلص الدراسة إلى أن الشراكة بين المؤسسات الحكومية ومنظمات الأعمال الخاصة في ما يخص المسؤولية الإجتماعية والبيئية، مطلب لا بد منه خاصة في ظل التغير المتسارع في عالم الأعمال فالمشاريع الخدمية للحكومات تواجهها مشاكل التمويل وفي القطاع الخاص تقيدها القوانين والتشريعات الحكومية، والشراكة بين القطاعين تذلل جميع الصعاب وبالتالي تنعكس على البيئة والمجتمع.

الكلمات الدالة: المسؤولية الإجتماعية، التنمية المستدامة، القطاع العام ،القطاع الخاص، البيئة.

Summary

This short study aims to learn about the importance and objectives,components, areas and the dimensions of partnership between government institutions and private business organizations in embracing social and environmental responsibility Its commitment to the concept of social responsibility and environmental protection and its commitment to protect society from the consequences of industrial pollution Its desire to bear the effects of its activities, decisions and economic and social strategies on the environment and society . It strengthens its position in contributing to the development process and makes it strong within society that seeks to develop. The study summarizes that the partnership between government institutions and private business organizations with regard to social and environmental responsibility, a prerequisite especially given the accelerating change in the business world. Governments' service projects face funding problems and in the private sector are restricted by government laws and legislation, and the partnership between the two sectors overcomes all the difficulties thus reflectsonthe environment and society.

Mots cIes : socIaI responsibiIity- sustainabIe deveIopment- pubIic sector- private sector- Environment.

مقدمة :

يعد الإلتزام بمعايير وتعليمات المسؤولية الإجتماعية والمسؤولية تجاه البيئة عنصراً اساسياً لبقاء وديمومة واستقرار المؤسسات ومنظمات الأعمال الخاصة ، حيث أن الشراكة بين القطاعين تزيد من إلتزامها وتقوي من مكانتها إجتماعياً وتطور التنافسية الاقتصادية للدولة ورفع مستوى معيشة جميع فئات المجتمع.

فالمشاريع الخدمية والتنموية والأستثمارات الضخمة في البنى التحتية تحتاج إلى تمويل وتشريعات وشراكة فاعلة تسهل من وصولها لغايتها في خدمة المجتمع وحماية البيئة.

لعل الشراكة بين مؤسسات الدولة ومنظمات الأعمال الخاصة بما يخص المسؤولية الإجتماعية والبيئية أصبحت ضرورة في عملية التنمية الاقتصادية والإجتماعية ومقياس يثبت مدى تحملها أثار نشاطاتها وقراراتها على البيئة والمجتمع.

أن الإدارة الحديثة في أي دولة تحتاج إلى الشراكة بين القطاعات التي تكمل بعظها، فالقطاع العام لدية المكان والأصول والقوانين والتشريعات وغيرها والقطاع الخاص فسيكون دورة في الإدارة والأستثمار والتطوير من خلال أتباع اساليب حديثة ومتطورة.

اهداف البحث

- **التعريف بالشراكة بين المؤسسات الحكومية ومنظمات الأعمال الخاصة بما يخص المسؤولية الإجتماعية والبيئية.**
- **توضيح أثار نشاطات وقرارات المنظمات على البيئة والمجتمع.**
- **توضيح المنهج القائم على الشراكة بين القطاعات لتعزيز الثقة المجتمعية.**
- **بناء تصور واضح يبين الفائدة من تبني مفهوم المسؤولية الإجتماعية والبيئية من وجهة نظر القائمين عليها.**

منهج البحث

أستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي في أطار نظري لتوضيح مدى أهتمام المؤسسات والمنظمات بمفهوم المسؤولية الإجتماعية والبيئية والعلاقة المباشرة للشراكة ما بين القطاعين والأسباب المؤدية لنجاحها والوصول لغايتها المتمثلة في خدمة المجتمع الذي

هو سبب رئيسي لوجودها وعنصر أساسي ومهم جداً لنجاحها ووصولها إلى غايتها وهي الميزة التنافسية.

مشكلة البحث

عدم إلتزام المؤسسات الحكومية ومنظمات الأعمال الخاصة بمبادئ المسؤولية الإجتماعية والبيئية في إطار الشراكة وتحقيق التنمية المستدامة.

يوجد في كل دولة العديد من القطاعات التجارية والصناعية والخدمية وغيرها من القطاعات التي تقوم بالتأثير على اقتصاد هذه الدول سلباً او أيجاباً, مع مراعات امكانية اختلاق بعض التشريعات في كل دولة والعلاقة المباشرة لهذه التشريعات بكفاية الأستثمارات الحكومية, حيث يتم تصنيف هذه القطاعات الي فئتين اساسيتين هما القطاع العام Public Sector والمتمثل بمؤسسات وهيئات وشركات مختلفة تابعة للدولة وهو ذلك القسم من الأقتصاد يعنى بصفقات الحكومة فهذه الأخيرة تتلقى الدخل من الضرائب وغيرها من الإيرادات وتؤثر على أعمال الاقتصاد من خلال قراراتها الانفاقية والاستثمارية (مصروفات الحكومة) وعبر سيطرتها (من خلال سيطرتها المالية والضريبية) على قرارات الإنفاق والاستثمار في قطاعات الأقتصاد الأخرى[1] مما يعني امكانية الحكومة تنفيذ السلطة والسياسة العامة في التعامل مع أجراءات وعمليات هذه الجهات.

القطاع الخاص Private Sector والمتمثل بجزء كبير من الأقتصاد من شركات ومصانع يديرها ويملكها افراد او مستثمرين داخل الدولة حيث يتلقى المالك الدخل من توفير مدخلات الأنتاج لقطاعات الاقتصاد الأخرى وتؤثر على مجريات الاقتصاد عبر قرارات الإنفاق (المصروفات الإستهلاكية على السلع والخدمات) والادخار[2]، ويشمل هذا القطاع كافة الشركات الربحية التي لا تملكها الدولة.

الشراكة بين المؤسسات الحكومية ومنظمات الأعمال الخاصة: هي أحد أشكال التعاون بين القطاعين في إطار تطوعي وإلتزام بالمسؤولية تجاة البيئة الحيطة، وهناك اوجة عديدة للشراكة بين مؤسسات الدولة ومنظمات الأعمال الخاصة والتي تحرص عليها عديد الدول والحكومات وتوصي بها مختلف الهيئات والمنظمات خاصة في ظل جملة التغيرات والمستجدات التي اضحى العالم يشهدها حيث تعد الشراكة بين القطاعات من

الأدوات والأليات الفاعلة التي تعتمد عليها الحكومات لتفعيل مؤسساتها ومواردها المعطلة والتي لا تملك القدرة على استغلالها ومسايرتها مما يؤدي إلى اللجوء للتعاون مع القطاع الخاص لتقوية وتعزيز بنيتها التحتية حيث يشترك كلا القطاعين في الأهداف التي يسعيان لتحقيقها، كالقيام بمشاريع البناء والترفيه ودعم الصحة والتعليم وما إلى ذلك، ومن اهم أوجه التعاون بين القطاعين المسؤولية الإجتماعية وخدمة المجتمع والمسؤولية البيئية ومدى التقيد بها.

ضرورة الموازنة بين القطاع العام والخاص:

من المعروف إن معظم الدول في العالم الثالث تنتهج سياسة تشجيع القطاع العام على حساب القطاع الخاص فتؤثر في هذا الأخير وتهمشه حتى لا يستطيع المساهمة الفعلية في مختلف العمليات التنموية وهذا التهميش ساعد إلى حد بعيد في عملية الإقصاء المتعلقة بالقطاع الخاص الذي بإمكانه تقديم الكثير للاقتصاد الوطني[3]، ومن هنا يتوجب على السلطات المعنية في البلاد سن مختلف القوانين والتشريعات المتعلقة بالقانون الخاص التي تدعم وتعزز من مكانة القطاع الخاص وتعترف بدورة في رفد الاقتصاد الوطني مع فرض رقابة واضحة وفعالة.

يشار إلى أن المسؤولية تبدأ أولاً داخل نطاق العمل (المؤسسة أو المنظمة) في التعامل مع العملاء والموظفين والمساهمين ومن ثم ينعكس إلى خارج حدود العمل في التعاون مع الجهات المهتمة في تبني المسؤولية الإجتماعية والحد من ثلوث البيئة .

أن المنظمة أو المؤسسة مهما كانت فهي جد مهمة داخل المجتمع فلا يمكن الاستغناء عنها مهما كان تخصصها، فاليوم الدول المتقدمة تعطي أهمية للمورد البشري سواء في القطاع العام أو الخاص فعصر المورد الطبيعي (بترول، غاز ...) في طريقه إلى الاندثار باعتباره عنصر مكمل لعناصر الإنتاج المختلفة و يقابله عنصر فعال يتمثل في الطاقات البشرية خاصة وأغلب الدول معظم سكانها شباب، فالمؤسسة تحتاج إلى العديد من الطاقات والموارد البشرية، المالية والمادية المعلوماتية والتقنية وهذا طبعا من اجل الوصول إلى الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها المنظمة أو المؤسسة وذلك أكيد بالتخطيط، أن الموارد البشرية من أهم الموارد التي تحتاج إليها المؤسسة سواء في القطاع العام أو الخاص وكذلك من أولويات المسؤولية الإجتماعية وذلك أيضا في تحقيق التنمية الإجتماعية . والمقصود بالموارد البشرية " عملية الاهتمام بكل ما يتعلق بالموارد البشرية

التي تحتاجها أية منظمة لتحقيق أهدافها، وهذا يشمل اقتناء هذه الموارد والإشراف على استخدامها، وصيانتها والحفاظ عليها، وتوجيهها لتحقيق أهداف المنظمة وتطويرها [4].

المسؤولية الإجتماعية والبيئية أمر لابد منه داخل المؤسسة سواء كانت عامة أو خاصة، وهو مطلب أساسي في العملية الاقتصادية حيث أصبح القطاع الخاص يساهم إلى حد بعيد في التحفيز والاهتمام أكثر بالعامل والمجتمع والحفاظ على البيئة مقارنة بالقطاع العام.

المسؤولية الإجتماعية (Social Responsibility)؛ نقصد بالمسؤولية الإجتماعية هو التزام شركة أو مؤسسة بممارسة نشاطها بشكل لا يضر بعملائها أو بالمجتمع ككل وتكريس جزء من مواردها لتعزيز الجهود الوطنية، والمسؤولية الإجتماعية أصبحت مطلب لابد منه لأي دولة سواء في القطاع العام أو الخاص. [5]

ويُقصد ايضاً بالمسؤولية الإجتماعية أنّها الفكرة الساعية لفرض قوانين صارمة على المنظمات؛ كي تمتنع عن التصرفات والأعمال اللاأخلاقية التي تُؤثر بدورها سلبًا على المجتمع، من أجل تحفيز الأعمال الداعمة لرفاهية كافة الأفراد والمجتمعات التي تتواجد بها وتتواصل معها، وبذلك يُطبّق مفهوم المسؤولية الإجتماعية على الجميع، ومن أمثلتها المؤسسات، والأفراد، والحكومات

في السنوات الأخيرة جرى الاعتراف بأهمية المسؤولية الإجتماعية ومدى ارتباطها بسلوك الشركات حيث نشأ مفهومها نتيجة لتراجع القطاع العام وهيمنة القطاع الخاص على الاقتصاديات المحلية وبالتالي هناك تعريف شامل للمسؤولية الإجتماعية وهي " تعهد من قطاع الأعمال بالمشاركة في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال العمل مع العاملين وعائلاتهم والمجتمع المحلي والإقليمي بغرض تحسين جودتهم وهناك اختلاف واضح في تعريف المسؤولية الإجتماعية بحيث هي "إحساس ديني وأخلاقي ووطني بالمساهمة الإجتماعية سواء كان بالمال تجاه الأشخاص متعددين منهم من يعمل داخل الشركة ومنهم من لا يعمل في الشركة. [6]

مجالات المسؤولية الإجتماعية

هنالك عدة مجالات للمسؤولية الإجتماعية ومن أهمها

- الخدمات الإجتماعية
- الرعاية الصحية
- الخدمات التعليمية

- التدريب للشباب
- المساهمة في إنشاء البنى التحتية والمرافق العامة
- دعم الفعاليات الحكومية
- الإسهام في أعمال الإغاثة

أهمية المسؤولية الإجتماعية

هناك وجهات نظر متعارضة حول تبني المنظمات لمزيد من الدور الإجتماعي، وعلى العموم هنالك اتفاق عام بكون المسؤولية الإجتماعية بحدود معينة تمثل عملية مهمة ومفيدة للمؤسسات في علاقتها مع مجتمعاتها لمواجهة الانتقادات والضغوط المفروضة عليها، ومن شأن الوفاء بالمسؤولية الإجتماعية تحقيق عدة مزايا بالنسبة للمجتمع والدولة والمؤسسة ومن أهمها ما يلي :

بالنسبة للمؤسسة :

- تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وخاصة لدى العملاء والعمال وخاصة إذا اعتبرنا أن المسؤولية تمثل مبادرات طوعية للمؤسسة اتجاه أطراف مباشرة أو غير مباشرة من وجود المؤسسة.
- من شأن الالتزام بالمسؤولية الإجتماعية للمؤسسة تحسين مناخ العمل، كما تؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف.
- تمثل المسؤولية الإجتماعية تجاوباً فعالاً مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع، كما أن هناك فوائد أخرى تتمثل في المردود المادي والأداء المتطور من جراء تبني هذه المسؤولية.

بالنسبة للمجتمع :

- الأستقرار الأجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وهو جوهر المسؤولية الإجتماعية للمؤسسة.
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع.
- ازدياد الوعي باهمية الأندماج التام بين المؤسسات ومختلف الفئات ذات المصالح.
- الأرتقاء بالتنمية انطلاقاً من زيادة التثقيف والوعي الأجتماعي على مستوى الأفراد وهذا يساهم بالأسقرار السياسي والشعور بالعدالة الإجتماعية.

بالنسبة للدولة :

- **تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهامها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والإجتماعية الأخرى.**
- **يؤدي الألتزام بالمسؤولية البيئية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الإجتماعية.**
- **المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من الاَلات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعها بعيداً عن تحمل المؤسسات الاقتصادية الخاصة دورها في هذا الإطار.(7)**

يقاس التزام المؤسسات ومنظمات الأعمال الخاصة بالمسؤولية الإجتماعية والبيئية بمدى تحمل تبعات اَثار نشاطاتها وقرارتها على البيئة والمجتمع ومدى الحرية المتاحة لها في اقتصاد السوق حيث ان الحرية المطلقة لاقتصاد السوق تؤدي إلى مفاسد كبيرة في كل المجالات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية ، لذلك فإن مفاهيم كمفهوم التنمية المستدامة والمسؤولية الإجتماعية من شأنها إعادة التوازن بين هذه الجوانب ومعالجة الهوه بين العوائد المالية للمؤسسات والشركات وواجباتها تجاه مختلف أصحاب المصلحة بما فيها المجتمع والبيئة.

لقد اصبح تبني البرامج المجتمعية والبيئية أمراً ضرورياً لضمان استمرارية المؤسسة وتحسين أدائها الإقتصادي والحفاظ على صورتها في المحيط الذي تتواجد فية ، وفي ظل تنامي هذه الضرورة أصبح لزاماً على المؤسسات تبني نظم فعالة لتحسين فعالية وكفاءة ممارساتها المسؤولة اجتماعياً وذلك من خلال الأعتماد على معايير ومواصفات دولية، فقد ظهرت مبادرة دولية لرعاية هذا المفهوم حيث وضعت المنظمة الدولية للمعايير مواصفة إرشادية أطلق عليها (ISO 26000) وهي مواصفة دولية تقدم إرشادات وتوضيحات حول المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات وتدعم الممارسات المسؤلة للشركات وتحسن أدائهم الأجتماعي.(8)

حيث ترى المنظمة العالمية للمعايير (ايزو) أن المسؤولية الإجتماعية ممارسات تقوم بها المنظمة لتحمل المسؤولية الناجمة عن أثر النشاطات التي تقوم بها على المجتمع والمحيط لتصبح نشاطاتها منسجمة مع منافع المجتمع والتنمية المستدامة، وترتكز المسؤولية

الإجتماعية على السلوك الأخلاقي وأحترام القوانين والأدوات الحكومية وتندمج مع النشاطات اليومية للمنظمة. (Capron et Quairel-Lanoizelee ; 2007 ; p:23)[9]

- تتضح رؤية المنظمة العالمية للمعايير للمسؤولية الإجتماعية حيث تجعلها تتصف بالخصائص التالية:
- تسهم المسؤولية الإجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة.
- تهدف سياسات وبرامج المسؤولية الإجتماعية إلى تحقيق منافع ذات طابع إجتماعي
- يتضمن مفهوم المسؤولية الإجتماعية تحمل الشركات لكل الأثار السلبية التي يمكن أن تحدثها نشاطاتها على البيئة والمجتمع.
- يتم تنظيم ممارسات المسؤولية الإجتماعية في الشركات من خلال اعتبارها جزء لا يتجزأ من السياسة العامة للمؤسسة او الشركة.
- تتمثل أسس و ركائز المسؤولية الإجتماعية في: احترام اخلاقيات الأعمال وأحترام القوانين واللوائح الحكومية.[10]

أبعاد المسؤولية الإجتماعية

يرى **Archie Carroll** أن للمسؤولية الإجتماعية أربعة أبعاد رئيسية تتمثل في : البعد الأخلاقي، البعد الاقتصادي، البعد القانوني، البعد الخيري:

البعد الأخلاقي: احترام البيئة التي يتم فيها العمل وذلك من خلال الإمتثال إلى القيم والأخلاق والسلوكيات والمعتقدات السائدة في المجتمع.

البعد الاقتصادي: ويتمثل في اعتبار المؤسسة كوحدة أقتصادية اساسية في المجتمع تقوم بإنتاج السلع وتقديم الخدمات في إطار احترام قواعد المنافسة والتسويق وأخلاقيات العمل.

البعد القانوني: الألتزام بالقوانين والتشريعات التي تفرضها الدولة والخضوع إليها وعدم تجاوزها.

البعد الخيري: المبادرات الإنسانية التي تقوم بها لمساعدة أفراد المجتمع وتكون خارجة عن طبيعة عملها والتي يغلب عليها الطابع الأنساني.

الشكل رقم (1) :هرم المسؤولية الإجتماعية لِ Carroll :

المسؤولية الخيرية: التصرف كمواطن صالح يساهم في تعزيز الموارد في المجتمع ويحسن نوعية ونمط الحياة.
المسؤولية الأخلاقية: مراعات الجانب الأخلاقي في أتخاذ مختلف القرارت مما يؤدي إلى العمل بشكل صحيح وعادل.
المسؤولية القانونية: الأمتثال للقانون والذي يعكس ما هو صحيح أو خطأ في المجتمع وهو ما يمثل قواعد العمل.
المسؤولية الاقتصادية: تحقيق عائد يمثل قاعدة أساسية للوفاء بالمتطلبات الأخرى [11] .

ومن خلال هذه الأبعاد حسب Caroll نجد أنها أبعاد مترابطة ومتكاملة بحيث لا يجب على المؤسسة أن تركـز على بعد وتهمل البعد الآخر مثلا أن لا تركز على مسؤولياتها الإجتماعية دون أن تكون قد لبت مسؤولياتها الاقتصادية والقانونية والأخلاقية، ويوضح الجدول التالي خلاصة للممارسات الأكثر شيوعا في دول العالم والتي يمكن أن تعتبر أبعادا أساسـية لمحتوى المسؤولية الإجتماعية وعناصرها الأساسية والفرعية.

البعد	العناصر الأساسية	العناصر الفرعية
الاقتصادية	المنافسة العادلة	-منع الاحتكار وعدم الإضرار بالمستهلكين. -احترام قواعد المنافسة وعدم الحاق الأذى بالمنافسين.
	التكنولوجيا	-استفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي والخدمات التي يمكن أن يوفرها. -أستخدام للتكنولوجيا في معالجة الأضرار التي تلحق بالمجتمع والبيئة.
القانونية	قوانين حماية المستهلك	-عدم الإنجاز بالمواد الضارة على إختلاف أنواعها. -حماية الأطفال صحياً وثقافياً. -حماية المستهلك من المواد المزيفة والمزورة.
	حماية البيئة	-منع تلوث المياة والهواء والتربة. -التخلص من المنتجات بعد أستهلاكها. -منع الأستخدام التعسفي للمواد. -صيانة الموارد وتنميتها.

	السلامة والعدالة	-منع التمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين. -ظروف العمل ومنع عمل الأحداث وصغار السن. -إصابات العمل. -التقاعد وخطط الظمان الإجتماعي. -عمل المرأة وظروفها الخاصة. -المهاجرين وتشغيل غير القانونيين. -عمل المعوقين.
الأخلاقية	المعايير الأخلاقية	-مراعاة الجوانب الأخلاقية في الأستهلاك. -مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف. -مراعاة حقوق الأنسان.
	الأعراف والقيم الإجتماعية	-أحترام العادات والتقاليد. -مكافحة المخدرات والممارسات اللاأخلاقية.
الإجتماعية	نوعية الحياة	-نوع التغذية. -الملابس. -الخدمات. -النقل العام. -الذوق العام[12]

المسؤولية البيئية

تتحمل المؤسسات والمنظمات مسؤولية إجتماعية حيال الحفاظ على البيئة من خلال منع وتجنب تلوث الماء والهواء حيث تستدعي مشكلات البيئة مساهمة كل الفاعلين في العملية التنموية لا سيما الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وهو ما تحاول الكثير من البلدان تجسيدة وخصوصاً تلك التي تعاني من التلوث البيئي في ظل محدودية الموارد .

ظهر مفهوم المسؤولية الإجتماعية البيئية أمام المنظمات الصناعية في محيط العلاقات الاقتصادية الوطنية بشكل بسيط مذكره تلك المنظمات بدورها من خلال المشاركة الأخلاقية وبطريقة اختيارية سعياً منها في المساهمة لحل ما ينتج نشاطها من مخلفات صناعية متنوعة تؤثر على البيئة وتؤدي إلى تلوثها، حيث تعمل العديد من الدول المتقدمة من خلال المنظمات الرسمية وغير الرسمية، على رفع الكفاءة الاقتصادية

والبيئية لتلك المنظمات ويتم ذلك عن طريق تحقيق كفائة الرقابة والمعالجة والظبط وتوفير الحماية للعاملين والمجتمع على حد سواء.

البيئة: هي الإطار الذي يعيش فية الأنسان وكافة الكائنات الحية الأخرى، ويتكون من الإطار الفيزيائي وهو الأساس الطبيعي لكافة الكائنات الحية، والإطار الإجتماعي الذي يمثل الأفراد والجماعات، الإطار التكنولوجي وما قام الأنسان بأختراعة وتطويعة وهذه الإطارات تشكل بمجملها الأنظمة البيئية. (13)

وقد اختلف في تعريف البيئة جميع من تطرق لدراستها ألا انهم أجتمعوا على ضرورة حمايتها من كل ما يؤدي إلى تغييرها وتلويثها، فمنذ إن بدء الإنسان التمييز والأدراك أن صحتة وبقائة مرتبط بالحفاظ على البيئة المحيطة بة، فقد عمل على تطبيق المبادئ والأفكار المختلفة لتحسين هذه البيئة وحمايتها.

ويعرف علم البيئة (Environment) بأنة العلم الذي يهتم بدراسة الطبيعة بعناصرها العضوية وغير العضوية دونما ألتفات لتلك العلاقة التفاعلية الناشئة عن العيش المشترك، البيئة ليست بالشئ المحدد الذي يمكن مزجة بغير من المكونات بهدف معالجتة وإنما هي نظام متكامل ومتفاعل معقد التكوين وتمثل العلاقة بين الأنسان و المواد البيئية مما يؤكد أن من الواجب على برامج التنمية أن تتناول الجوانب البيئية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية بشكل متوازن حتى تتمكن من تحقيق نتائجها المرجوة. (14)

التلوث البيئي : اي تغيير في خواص البيئة إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مما يؤدي إلى الإضرار بالكائنات الحية أو المنشآت أو الموارد الطبيعية.(15)

الإدارة البيئية : هي جزء من نظام الإدارة الكلي الذي يمكن الهيكل التنظيمي من نشاطات التخطيط والتنفيذ والأجراءات والعمليات من تحقيق المراجعة والمحافظة على البيئة وخلال تلك العملية يتفاعل العنصر البشري بالوسائل المادية لتيسير الأنشطة التي تؤثر على البيئة لتحقيق أهداف وسياسات المنشأة وفق البرامج المحددة. (16)

شروط نجاح الشراكة بين المؤسسات الحكومية ومنظمات الأعمال الخاصة في تبني المسؤولية والإجتماعية والبيئية.

- هنالك عدة شروط وقواعد يجب توفرها لأنجاح الشراكة بين المؤسسات الحكومية ومنظمات الأعمال الخاصة في ما يحقق الغاية من الأمتثال للمسؤولية الإجتماعية والحد من الأضرار بالبيئة ،منها.
- توظيف جميع الأمكانيات البشرية والمالية والإدارية والتنظيمية والتكنولوجية والمعرفية مع الألتزام بالأهداف الاقتصادية والإجتماعية المرجوة من وراء الشراكة.
- ضرورة وجود تصور مجتمعي مشترك وواقعي لأمكانيات المنطقة المراد تنميتها بالشراكة مبني على نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تواجة هذا المجتمع .
- التركيز على الأهتمامات الفردية ودمجها بالأهتمامات العامة للمجتمع.
- توفر ثقافة مجتمعية داعمة للشراكة تشجع القيادة لمشاركة المواطنين في الأنشطة ذات الأهتمام التنموي بعيد المدى. (17)
- مراعاة طبيعة المكان وتركيبة السكان في نوعية البرامج المقدمة من منطلق المسؤولية الإجتماعية والبيئية.

أن نظم الإدارة البيئية حسب اللجنة الفنية لمنظمة المقاييس جزء من نظام الإدارة الكلي الذي يمكن الهيكل التنظيمي من نشاطات التخطيط والمسؤوليات والأجراءات والعمليات والموارد لتطوير وتنفيذ وتحقيق المرجعية والمحافظة على البيئة وهي عملية يتفاعل فيها عمل العنصر البشري بالوسائل المادية لتسيير الأنشطة التي تؤثر على البيئة ولتحقيق أهداف وسياسات المنشأة في هذا المجال وفق برامج محددة، وأن العالم يعاني من مشاكل التخلف والتخلف ليس الفقر بالموارد أو شحها إنما الأفتقار إلى الخبرات المؤهلة للأستخدام الرشيد والأفضل لما هو متاح من موارد طبيعية وذلك فأن العالم يواجة تحديين اولها استنفاذ الموارد وثانياً العجز في التخلص السليم من المخلفات. (18)

أن مصطلح المسؤولية البيئية والذي يشير إلى واجبات المؤسسات والمنظمات بالأبتعاد عن إلحاق الضرر بالبيئة الطبيعية مشتق من المسؤولية الإجتماعية حيث أنة لا يمكن أن نحقق الألتزام بالمسؤولية الإجتماعية والتنمية المستدامة دون المحافظة أولاً على البيئة من التلوث.

المسؤولية الإجتماعية والبيئية تبدأ من داخل المؤسسات ومنظمات الأعمال الخاصة وذلك بتقيدها بالتالي.

- تهيئة بيئة العمل للعاملين بما يظمن سلامتهم.
- صياغة استراتيجيات تتضمن القوانين واللوائح البيئية التي تضمن التقيد بمبادئ المسؤولية الإجتماعية.
- تدريب العاملين كل ضمن اختصاصة لتقليل الخسائر في الأرواح البشرية.
- الأهتمام بالحالات الأنسانية بين العاملين ودعمها.
- إدارة النفايات والمخلفات الصناعية.
- التقليل من الأنبعاثات الغازية.

هنالك بعض الصعوبات التي تعيق الوصول إلي معلومات دقيقة في المجتمع العملي للدراسة وأهم هذه الصعوبات نقص المصادر التي تعالج موضوع المسؤولية الإجتماعية و البيئية للمؤسسات والمنظمات الاقتصادية إلى جانب نقص المراجع المتعلقة بالشراكة ما بين مؤسسات الدولة ومنظمات الأعمال الخاصة في ما يتعلق بالمسؤولية الإجتماعية والبيئية بالإضافة إلى عدم وجود خلفية عن مصطلح المسؤولية الإجتماعية والبيئية لدى أغلب مجتمع الدراسة.

ولفهم المسؤولية البيئية للمؤسسات والمنظمات يجب معرفة علاقتها بأسترتيجيات المسؤولية الإجتماعية والتطور التكنولوجي الذي يلعب دوراً أسياسياً في تبني الأستراتيجيات البيئية الجديدة كعملية متعددة الأوجة تؤثر على المجتمعات الحديثة.

في دراسات سابقة وجد الباحثون أن دعم تشريعات التغير المناخي والتلوث البيئي ومخلفات المصانع في القطاعات الاقتصادية، يعد وسيلة للوصول إلى الميزة التنافسية حتى لو علمت هذه القطاعات بأن تلك التشريعات ستؤدي إلى أذى قصير المدى لها . كما خلصت هذه الدراسات إلى أن الدور الإجتماعي و الإلتزام الأخلاقي للقطاعات هو أيضاً أستثمار يعود عليها بزيادة الربح والأنتاجية، وتقليل النزاعات، والأختلاف بين الإدارة والعاملين فيها والمجتمعات التي تتعامل معها.

وبينت أيضاً الدراسات الأرتباط المباشر بين السجل الإجتماعي للمؤسسات والمنظمات وأدائها المالي، كما أن منظمات الأعمال الخاصة مثل الشركات الملتزمة إجتماعياً في الأسواق النامية والشاسعة تتجة لتكون أفضل من ناحية الإدارة والوصول للأسواق الجديدة ومواجهة مخاطر أقل ولديها سمعة أفضل وقوة عمل أكثر وأفضل تدريبياً.

على الرغم من أختلاف الثقافات بين الدول وأختلاف التشريعات وسلم أولويات المسؤولية الإجتماعية والبيئية ألا أنها تلتقي عند قيم أنسانية معيارية تقود حاجات ورغبات الأفراد والجماعات.

أن ممارسات الأستدامة ترتبط مباشرتاً بالنجاح المالي ورضى الزبون، والدور الإجتماعي لكافة القطاعات عندما يؤدى بالشكل المطلوب سينعكس على تحقيق أهدافها وذلك في ظل الألتزام بمعايير الشفافية والمسائلة التي تخدم أهداف التنمية المستدامة وكافة فئات المجتمع.

أهم الجهات العاملة في مجال البيئة في الأردن :

اولاً : المؤسسات الحكومية وشبة حكومية

هنالك ما يزيد من عشر وزارات تعمل على تقديم الدعم في مجال الإدارة والتشريع البيئي وهي وزارات (البيئية، الشؤون البلدية، المياه والري، الزراعة، الصحة، الطاقة والثروة المعدنية، السياحة والأثار، الصناعة والتجارة، التخطيط والتعاون الدولي، المالية ...) أما المؤسسات شبة الحكومية مثل (المواصفات والمقاييس، غرفة صناعة عمان، سلطة المصادر الطبيعية، دائرة الأحصاءات العامة، الجمعية العلمية الملكية، المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا والمؤسسات الأكاديمية ....

ثانياً : الجمعيات غير الحكومية .

جدول رقم (3) تعريفاً ببعض الجهات والمنظمات البيئية غير الحكومية .

المنظمة	مجال العمل البيئي
الجمعية الملكية لحماية الطبيعة	إنشاء وإدارة المحميات الطبيعية والمحافظة على التنوع الحيوي والمشاريع الإجتماعية المتوافقة مع البيئة.
الجمعية البيئية الأردنية	إعادة تدوير المخلفات الصلبة وتشجيع الأستثمار البيئي.
جمعية اصدقاء البيئة	تطوير برامج الأنتاج الصناعي الأنظف والتطوير والتعليم البيئي.
الجمعية الأردنية لمكافحة التصحر وتنمية البادية	مكافحة التصحر وزراعة الغطاء النباتي والتوعية البيئية وتنمية انتاجية الثروة الحيوانية.
الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية	حماية البيئة البحرية من التلوث والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.
الجمعية الأردنية للتنمية المستدامة	نشر مفاهيم وتطبيق التنمية المستدامة[19].

الخاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا للنتائج التالية:

- **المسؤولية الإجتماعية والبيئية مصلحة مشتركة بين المؤسسات الحكومية ومنظمات الأعمال الخاصة وهي الحل الأمثل للمشاكل المالية والأدارية والخدمية التي تواجه القطاعات ولا تستطيع حلها بمفردها وهي ثقافة مجتمعية يلزم تعلمها وممارستها.**
- **لا زالت ممارسة المسؤولية الإجتماعية والبيئية في المؤسسات والمنظمات تفتقر إلى الجهود التي تسعى لتحسينها فالإدارة السيئة لا يمكن أن تنتج مؤسسات مواطنة.**
- **المسؤولية الإجتماعية والبيئية ترتبط أرتباط وثيق بالتنمية المستدامة وفي المقابل التنمية المستدامة ترتكز على ثلاث ركائز تتمثل في البيئة، المجتمع، الاقتصاد، فالمؤسسة أو المنظمة لديها التزامات متنوعة ليست مالية وإقتصادية فقط بل أيضاً أجتماعية تعكس أفعالها على المجتمع والمكان الذي تنشط فية.**
- **أن خلو الأستراتيجيات طويلة وقصيرة المدى للمؤسسات والمنظمات من تطبيق مفهوم المسؤولية الإجتماعية والبيئية يضعف من مساهمتها في التنمية المستدامة ويقلل من مكانتها في المجتمع، مما يؤدي على المدى البعيد إلى ضعفها وبالتالي إلى أنهيارها.**
- **تقوم الشراكة بين القطاعين على مبدأ التعاون والأهداف المشتركة والنتائج المرجوة من تبني المسؤولية الإجتماعية.**

قائمة المراجع

- د. سمير لغويل ، أ. نوال زمالي : المسؤولية الإجتماعية ، المفهوم ، الأبعاد ، المعايير، جامعة تبسة الجزائر.(1) (2)

المصدر: أ. عمر الأيوبي ، معجم الاقتصاد ، المعاجم الأكاديمية المخصصة ، سنة 1995، ص 342.

- أ. صالي عبدالعزيز ، د. محمد يسعد ليلى ، المسؤولية الإجتماعية للمؤسسة في القطاع العام والخاص ، جامعة البليدة ، الجزائر. (3) العدد الثالث والخاص بفعاليات المؤتمر الدولي ، المؤسسة بين الخدمة العمومية وإدارة الموارد البشرية.
- أ. صالي عبدالعزيز ، مرجع سبق ذكرة.(4)
- أ. صالي عبدالعزيز ، مرجع سبق ذكرة. (5)

المصدر: فؤاد محمد عيسى ، المسؤولية الإجتماعية للقطاع الخاص في مصر ، وزارة التجارة والصناعة ، ص15.

- أ. صالي عبدالعزيز ، مرجع سبق ذكرة. (6)

المصدر: الجمعية العامة للأمم المتحدة ، مؤتمر القمة العالمي للتنمية الإجتماعية ، تحقيق التنمية للجميع في ظل عالم يتحول للعولمة ، ابريل سنة 2000، ص3.

- د. عبدالرزاق مولاي لخضر ، أ. حسين شنيني ، أثر تبني المسؤولية الإجتماعية على الأداء المالي للشركات ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة /الجزائر(7).
- أ. مقدم وهيبة، د. بكار بشير، المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الإقتصادية من خلال تطبيق المواصفة الدولية ايزو 26000 للمسؤولية الإجتماعية/جامعة مستغانم ص7. (8)
- (Capron et Quairel-Lanoizelee ; 2007 ; p; 23)
- مقدم وهيبة ، مرجع سبق ذكرة ن ص 9. (10)
- بلهاشمي جهيزة ، المسؤولية الإجتماعية بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ودورها في تحقيق عملية التنمية في غطار الإلتزام بمعايير الشفافية والمسائلة – دراسة تحليلية- . (11)

المصدر: محمد عاطف محمد ياسين، واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية الإجتماعية، دراسة تطبيقية لأراء عينة من مديري الوظائف الرئيسية في شركات صناعة الأدوية البشرية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا / كلية العلوم الإدارية والمالية، 2008، ص :32.

- د. سميرة لغويل ، أ. نوال زمالي ، المسؤولية الإجتماعية : المفهوم، الأبعاد، المعايير / جامعة تبسة ، الجزائر، ص305. (12)

المصدر: طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري ، المسؤولية الإجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل للنشر و التوزيع، ط4/2015/ ص 82.

- منذر نائل الكرادشة : واقع تبني الأعمال الصناعية المسؤولية البيئية ، دراسة تطبيقية لأراء عينة من مديري الوظائف الرئيسية لدى الشركات الصناعية داخل حدود أمانة عمان الكبرى/ جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كانون الثاني 2010م ، ص10. (13)

المصدر : (مساعدة 45،1996) .

- منذر نائل الكرادشة، مرجع سبق ذكرة ، ص11. (14)

المصدر: (الغزاوي، 28،2002)

- منذر نائل الكرادشة، مرجع سبق ذكرة ، ص11. (15)

المصدر: (الزيود، 2006)

- منذر نائل الكرادشة، مرجع سبق ذكرة ، ص11. (16)

المصدر: (الغزاوي، النقار، 2007)

- د. مجاهد سيد أحمد ، أ. حاج قويدر عبدالهادي ، أ. الحجاج مختار محمد خيرالدين / واقع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مصر – دراسة تحليلية- ص 6. (17)

- منذر نائل الكرادشة، مرجع سبق ذكرة ، ص22. (18)

المصدر: (الغزاوي ، 56 ، 2002)

- منذر نائل الكرادشة، مرجع سبق ذكرة . (19)

المصدر: تقرير عن وزارة البيئة 2007 الأردن